اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد

بيان بشأن الاعتداء على مهجري سري كانيه/رأس العين أثناء محاولتهم العودة إلى مدينتهم

تعرب اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد عن إدانتها الشديدة للاعتداءات التي تعرض لها عدد من مهجري مدينة سري كانيه/رأس العين أثناء محاولتهم العودة إلى مدينتهم، في إطار ترتيبات أُعلن عنها من قبل السلطات لتسهيل العودة، وذلك بعد سنوات من التهجير القسري الذي تعرض له سكان المدينة.

ووفقًا للمعلومات الأولية التي تلقتها اللجنة، فقد تعرض عدد من العائدين لاعتداءات وتهديدات من قبل أفراد ومجموعات تقيم في المدينة، الأمر الذي حال دون تمكينهم من العودة الآمنة إلى منازلهم وممتلكاتهم، في انتهاك واضح لحقهم في العودة الطوعية والآمنة والكريمة، وهو حق تكفله قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الدولية الخاصة بحماية النازحين والمهجرين.

إن اللجنة ترى أن هذه الاعتداءات لا تمثل مجرد انتهاكات فردية، بل تشكل مؤشرًا خطيرًا على استمرار غياب الضمانات الفعلية اللازمة لعودة المهجرين، وتقوض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، كما تمس بصورة مباشرة الثقة المطلوبة لإنجاح أي تفاهمات أو اتفاقات تهدف إلى معالجة آثار النزاع، بما في ذلك اتفاقية 29 يناير بين قسد والسلطات السورية الانتقالية، والذي يفترض أن يهيئ الظروف المناسبة لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الاستقرار.

كما أن عجز السلطات القائمة عن حماية العائدين ومنع الاعتداء عليهم، وظهور السلاح خارج إطار مؤسسات الدولة، يثير مخاوف جدية بشأن مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في فرض سيادة القانون، وحماية المدنيين، وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من المساءلة.

وتؤكد اللجنة أن حماية حق العودة لا تقتصر على السماح بدخول المهجرين إلى مناطقهم، وإنما تشمل أيضًا توفير الضمانات الأمنية والقانونية التي تكفل سلامتهم، وتمكينهم من

الوصول إلى منازلهم وممتلكاتهم بحرية ودون أي شكل من أشكال التهديد أو الإكراه أو التمييز.

وانطلاقًا من مسؤوليتها الحقوقية، تدعو اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد إلى

1- فتح تحقيق مستقل وشفاف في جميع الاعتداءات التي تعرض لها العائدون، ونشر نتائجه للرأي العام

2- محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات، أياً كانت صفتهم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

3- اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان أمن وسلامة المهجرين العائدين، وتأمين وصولهم إلى منازلهم وممتلكاتهم دون عوائق.

4- اتخاذ خطوات عملية لحصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مجموعات أو أفراد من استخدام القوة خارج إطار القانون.

5- الالتزام الكامل بحماية حق جميع المهجرين في العودة الطوعية والآمنة والكريمة، وفقًا للمعايير الدولية، وبما يعزز السلم الأهلي ويصون كرامة الإنسان.

6- في الوقت الذي تتفهم اللجنة الكردية لحالة الغضب فأنها تدعو جميع الأطراف، ولا سيما أهالي سري كانيه والكرد عمومًا، إلى التحلي بضبط النفس وعدم الانجرار إلى أي ردود فعل قد تفضي إلى مواجهات أهلية أو تهدد السلم المجتمعي، وتؤكد أن حماية الحقوق وإنصاف الضحايا يجب أن يتمّا في إطار سيادة القانون ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

إن اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد تؤكد أن أي عملية لعودة المهجرين لا تستند إلى ضمانات أمنية وقانونية حقيقية، ولا تقترن بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، ستبقى عرضة للفشل، وستؤدي إلى تعميق معاناة الضحايا وإطالة أمد النزاع وتقويض فرص الاستقرار والعدالة.

اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد

قامشلي 10 اغسطس2026